منظمة العفو الدولية

يوليو / تموز ٢٠٠٠ ـ المجلد ٣٠ ـ العدد الرابع

July 2000

النشرة الإخبارية

سجين يتلقى نبأ الإفراج عن أحد زملائه في معتقل الخيام

© Joseph Barrak/AFP

إسرائيل / لبنان

أبواب معتقل الخيام تتحطم

«لأول مرة في حياتي أشعر بأنني إنسان أعيش وأحيا... لأول مرة استطعت أن أتحدث إلى كوزيت منذ اعتقالها.

لأول مرة في حياتي أصدق أن سليمان رمضان مازال على قيد الحياة... لأول مرة في حياتي أبكي من الفرحة..."

هذه كلمات اختارتها غنى نفعاوي، المتطوعة في لجنة المتابعة اللبنانية لدعم المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، ووضعتها في ٢٣ مايو / أيار في صدر الموقع المخصص لمناقشة قضية معتقل الخيام على شبكة الإنترنت. وقبل ساعات في ذلك اليوم، تهاوت أبواب معتقل الخيام وتحرر أخيراً ١٤٤ سجيناً من الرجال والنساء الذين أنفق معظمهم سنوات وسنوات في ظلماته.

ومن بينهم سليمان رمضان الذي لبث فيه قرابة خمسة عشر عاماً منذ أن قبض عليه، وكان وقتها في العشرين من عمره. وقيل إنه أمضى ثلاث سنوات قيد الحبس الانفرادي وأن ساقه بترت أثناء وجوده في السجن. ومن بينهم أيضاً الصحفية كوزيت إبراهيم التي أثار اعتقالها في سبتمبر / أيلول ١٩٩٩ عاصفة من الاحتجاجات والمظاهرات في شتى أرجاء العالم.

وفي أعقاب الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، اقتحم سكان قرية الخيام المعتقل وأطلقوا سراح السجناء.

إن تلك اللحظة التي يخرج فيها المعتقل من ظلمات سجنه إلى ضياء الشمس هي لب رسالة منظمة العفو الدولية التي ظلت مجموعاتها وكذا الألوف من أعضائها يواظبون على الكتابة إلى معتقلي الخيام؛ ولكن سلطات المعتقل لم تسلم رسالة واحدة منها إلى أي سجين. بل ظل المعتقلون هناك محرومون لسبع سنوات، حتى عام ١٩٩٥، من زيارة أسرهم ومن مقابلة ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وكان تحرير معتقلي الخيام ذروة عمليات الإفراج عن المعتقلين الآخرين في السجون الإسرائيلية: حيث أفرج عن ١٣ رهينة لبنانياً في ١٩ أبريل / نيسان بعد أن أمضوا ١٤ عاماً تقريباً في إسرائيل. ولم توجه لبعضهم، كما هو الحال مع معتقلي الخيام أية تهمة ولم يقدموا للمحاكمة؛ وظل بعضهم الآخر محتجزين مدة قد تصل إلى ١٢ عاماً بعد انقضاء أحكامهم. وفي عام ١٩٩٠ تقريباً، قيل لبعضهم إنهم محتجزون "للمقايضة" عليهم مقابل عودة الجنود الإسرائيليين الذين فقدوا في إسرائيل بعد أن أسرتهم الجماعات المسلحة أثناء الحرب اللبنانية، ومن بينهم الملاح الجوي الإسرائيلي رون أراد. ولم يسمح لهم إلا في عام ١٩٩٥ بتسلم الرسائل التي كانت مجموعات المنظمة قد بدأت في كتابتها لهم قبل ثلاث سنوات من ذلك التاريخ، وهي المجموعات التي ظلت تطالب بإطلاق سراحهم.

وقد غمرت السعادة وفد منظمة العفو الدولية الذي زار لبنان في مايو / أيار عندما التقى بالكثير من هؤلاء الرهائن السابقين مع أسرهم، وكان من بينهم أحمد طالب، الذي قال: "إننا نشعر الآن بأن لدينا أصدقاء في أماكن كثيرة"، وهو واحد من هؤلاء السجناء الذين لم توجه لهم قط أية تهمة، ولم يقدموا للمحاكمة على مدار السنوات الثلاث عشرة التي لبث فيها قيد الاعتقال في إسرائيل.

وعند سقوط معتقل الخيام، كان بعض المواطنين اللبنانيين معتقلين في إسرائيل، ومن بينهم مصطفى الديراني، الذي تعرض لتعذيب مروع بعد القبض عليه في عام ١٩٩٤، ومنع حتى من مقابلة ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وتدعو منظمة العفو الدولية إلى الإفراج عن جميع هؤلاء المواطنين اللبنانيين الذين مازالوا محتجزين كرهائن في إسرائيل. كذلك، تواصل المنظمة حملتها من أجل العثور على المواطنين الإسرائيليين المفقودين.

في هذا العدد

أخبار

إيماكيوليه بيرهاهيكا تفوز بجائزة مارتين إينالز لحقوق الإنسان ٢

إيران ٢

مناشدات عالمية ٧

هندوراس

ميانمار

غينيا

المكسيك ٨

ماليزيا ٨

تحت الأضواء

التصدي للاتجار في أسلحة ومعدات القمع في آسيا

إيماكيوليه بيرهاهيكا (على اليسار) وماري روبنسون
© AI

إيران
حملة لقمع حرية التعبير

في فترة احتدمت فيها التوترات السياسية مع اقتراب الجولة الثانية للانتخابات البرلمانية في إيران، تعرض الصحفيون والمثقفون وأحد الزعماء الطلابيين ودعاة حقوق الإنسان للاعتقال، وأغلقت ما لا يقل عن ١٣ صحيفة، الكثير منها تعد حليفة لمرشحي حركة الإصلاح.

وكان من بين المعتقلين امرأتان، هما مهرانجيز كار، المحامية، وشاهلا الحاجي، الناشرة. وقد احتجزتا في بداية الأمر بمعزل عن الاتصال بالعالم الخارجي، مما عرضهما، فيما اعتقد، لخطر سوء المعاملة. وتعاني شاهيلا الحاجي من مشكلات صحية سابقة. وكلتاهما من دعاة حقوق المرأة وغيرها من حقوق الإنسان. وقد ألقي القبض عليهما في ٢٩ أبريل/نيسان، عقب اشتراكهما في مؤتمر أكاديمي وثقافي في برلين، بألمانيا، حيث جرت مناظرات علنية حول قضايا الإصلاح السياسي والاجتماعي في إيران. وفي وقت كتابة هذه السطور، لم تكن السلطات قد سمحت لهما بعد بمقابلة محاميتهما شيرين عبادة، وهي أيضاً من دعاة حقوق الإنسان المرموقين. كما رفضت السلطات الإفراج عنهما بكفالة.

وقد قاطع ممثلو الجماعات السياسية الإيرانية المقيمة في المنفى كلمات المتحدثين بهتافاتهم بعبارات احتجاج قوية. وحظي المؤتمر بدعاية واسعة داخل إيران، وورد أن بعض رجال الدين اتهموا بعض من حضروه بالردة أو بالمروق عن الإسلام. ويبدو أن بعض القضاة الإيرانيين اعتبروا حضور المؤتمر "عملاً ضاراً بالأمن الوطني". وكان من بين الأشخاص الآخرين الذين قبض عليهم عقب مشاركتهم في المؤتمر حامد رضا جاليبور، المحرر بصحيفة "عصري أزاديجان" (عصر الحرية)، وعزت الله ساهابي، ناشر مجلة "إيراني فاردا" (إيران اليوم)، وعلي رضا الفيتبار، محرر صحيفة "صبحي امرزو"، (هذا النهار). وقد اعتقل الثلاثة واستجوبوا، ثم أفرج عنهم بكفالة. كذلك، استدعيت النائبة البرلمانية، جميلة كاديفار، وورد أنه تقرر تقديمها إلى محكمة الثورة في فترة قريبة.

كذلك، ألقي القبض على علي أشرفي، ممثل منظمة "دفتري تهكيمي فهدات" والصحفي المرموق أكبر غانجي، بعد المؤتمر. وورد أن أكبر غانجي يواجه عشرة تهم تتصل بمقالة كتبها يتهم فيها بعض كبار المسؤولين السياسيين الإيرانيين بقتل عدد من المثقفين والكتاب في عام ١٩٩٨، وبسبب التصريحات التي أدلى بها في مؤتمر برلين. ومن المعتقد أنه معرض لسوء المعاملة أو حتى التعذيب.

ما بيدك أن تفعله

يرجى كتابة مناشدات تدعون فيها إلى الإفراج فوراً دون قيد أو شرط عن مهرانغيز كار وشاهلا الحاجي وعلي أفشاري وأكبر غانجي، باعتبارهم من سجناء الرأي إذا استمر احتجازهم. توجه الرسائل إلى مرشد الجمهورية الإيرانية، فضيلة آية الله سعيد علي خامينئي، مقر الرئاسة، شارع فلسطين، تقاطع أذربيجان، طهران، جمهورية إيران الإسلامية، وكذلك لرئيس السلطة القضائية، فضيلة آية الله محمد هاشمي شاهرودي، وزارة العدل، باركي شهر، طهران، جمهورية إيران الإسلامية.

إيماكيوليه بيرهاهيكا تفوز بجائزة مارتين إينالز لحقوق الإنسان

منحت جائزة مارتين إينالز لحقوق الإنسان لهذا العام لإيماكيوليه بيرهاهيكا، مديرة مركز "تعزيز ودعم المبادرات النسائية" في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد عملت إيماكيوليه بيرهاهيكا لسنوات طويلة من أجل توعية المرأة الكونغولية بحقوقها، وتمكينها من التعامل مع السلطات، والقضاء على التمييز ضدها في النظام القانوني. وقد أتاحت لهن أن يتعلمن وسائل للاعتماد على الذات، وأسست مشروعات تعتمد في تمويلها على المجتمعات المحلية، وساعدت المرأة على مقاومة دفع الضرائب غير المشروعة، وعمليات الابتزاز التي تتعرض لها. وكان واحدة من القلائل الذين تجاسروا على التصدي للسلطات في بعض القضايا الحساسة مثل الاغتصاب. وفي عام ١٩٩٥، بدأت تعد مع زملائها برنامجاً إذاعياً أسبوعياً في كيساوهيلي عن حقوق المرأة.

وفي السنوات الأخيرة، جاهرت إيماكيوليه بيرهاهيكا بالتنديد بقوة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في بلادها، ولم تتردد في أن تدين علانية عمليات القتل الجماعي والتعصب العرقي. ونتيجة لذلك، تعرضت للتهديد بصفة متزايدة من جانب جماعات المتمردين ومن جانب القوات الرواندية العسكرية في غوما على السواء. وفي ١٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠، ألقي القبض عليها، ووضعت في مركز احتجاز عسكري حيث عوملت معاملة مهينة واعتدي عليها بالضرب. ثم أفرج عنها في نفس اليوم، وتلقت المزيد من التهديدات من الجنود المتمردين.

وقدمت ماري روبنسون، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الجائزة لها في احتفال رسمي في جنيف في سويسرا في ١٣ أبريل/نيسان، حيث قالت: "إنني أشعر بحق بالحاجة إلى هذا النوع من الالتزام الذي أظهرته إيماكيوليه بيرهاهيكا، وإنني أعرف من مكتبينا في كينشاسا وغوما مدى أهمية العمل الذي تقوم به..."، وأضافت قائلة: "عندما اعتمد الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨، كنا نعرف جميعاً أنه لم يكن كافياً، وأن الأمر بات يتطلب الآن اتخاذ تدبير عملي لضمان قدر كاف من الحماية والدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان... وإنني آمل في أن تتخذ خطوة صوب تعيين مقرر خاص معين بالمدافعين عن حقوق الإنسان."

وجائزة مارتن إينالز لحقوق الإنسان، التي تأسست في عام ١٩٩٣، هي ثمرة التعاون بين عشر من كبريات المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، ومن بينها منظمة العفو الدولية. وتمنح هذه الجائزة سنوياً لشخص له سجل غير عادي في مجال مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان بأساليب جسورة مبتكرة. وقيمة هذه الجائزة ١٧ ألف دولار أمريكي، والهدف منها تشجيع المدافعين عن حقوق الإنسان الذين هم في حاجة للحماية.

(من على اليسار) مهرانغيز كار وشاهلا الحاجي وعلي أفشاري وأكبر غانجي وجميلة كاديفار © Heinrich Böll Foundation

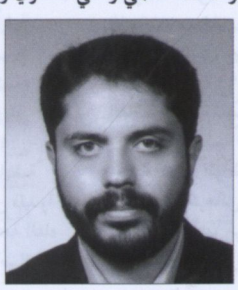
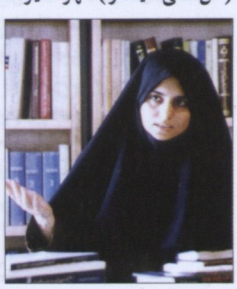

أخبار

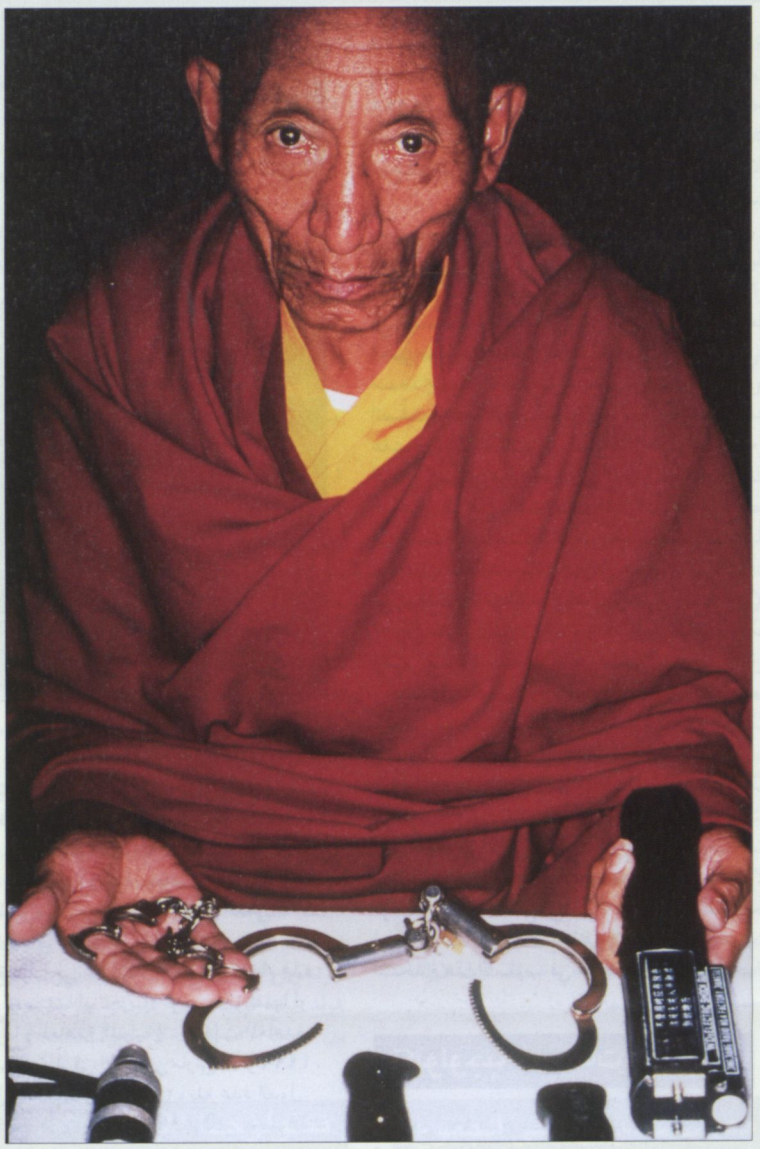

بالدين غياتسو يعرض المعدات التي استخدمت في تعذيبه
© David Hoffmann

التصدي للاتجار في أسلحة ومعدات القمع في آسيا

تحت الأضواء

منظمة العفو الدولية
يوليو / تموز ٢٠٠٠

سوف يجتمع وزراء حكومات بروناي وكامبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفليبين وسنغافورة وتايلند وفيتنام في ٢٤ يوليو / تموز ٢٠٠٠ بمناسبة المؤتمر السنوي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). وسوف ينضم إليهم كذلك ممثلون عن مجموعة مختلفة من البلدان المشاركة في الحوار، ومن بينها أستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان ونيوزيلندا والولايات المتحدة لمناقشة قضايا ذات أهمية إقليمية ودولية. ومن بين القضايا التي سوف تتطلب الإدراج على رأس جدول الأعمال تنظيم الاتجار في الأسلحة والمعدات الأمنية، فهذا المؤتمر سوف يجمع بعضاً من كبريات الدول المصنعة والمصدرة لتلك الأسلحة والمعدات مع عدد من دول آسيا المستوردة لهذه الأسلحة والمعدات التي استخدمت في انتهاكات حقوق الإنسان (أو التي تصنع ما تحتاجه منها)، ومن ثم، فسوف يتيح فرصة لمكافحة الاتجار في وسائل القمع في آسيا.

لقد انقضى عام تقريباً منذ أن راقب العالم في فزع جماعات الميليشيا المسلحة، وهي تشن، بمساعدة قوات الأمن الإندونيسية، موجة من أعمال العنف والقتل غير المشروع ضد أبناء تيمور الشرقية المطالبين بالاستقلال. ورغم أن المجتمع الدولي أدان العنف وفرض البعض مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وأستراليا في نهاية الأمر مقاطعة لتصدير السلاح في سبتمبر / أيلول ١٩٩٩، إلا أن الكثيرين رأوا أن ذلك الإجراء جاء بعد فوات الأوان.

وكان من بين ضحايا أعمال العنف من دعاة الاستقلال شاب في الخامسة والعشرين يدعى بيرناردينو غوتيريس، حيث انهال عليه رجال الشرطة الإندونيسية ركلاً وضرباً في ٢٦ أغسطس / آب ١٩٩٩. وعندما أحس بالخطر يهدد حياته، حاول الفرار، وشرع في الجري، فأطلق عليه أحد رجال الشرطة النار وأصابه في رأسه.

ونشرت مجلة "تايمز" صورة لواقعة القتل بعد أسبوعين، وظهر فيها الشرطي وهو يحمل سلاحاً يشبه البندقية "اس.اس.آي-٦" الهجومية. وهي من الأسلحة التي كانت تصنعها في إندونيسيا شركة "بي.تي.بينداد" بترخيص من شركة "اف.ان.هيرستال" البلجيكية.

وفي مطلع هذا العام، اعترف قائد القوات المسلحة الإندونيسية في ١٥ يوليو / تموز بأن طائرة نفاثة بريطانية الصنع من طراز "هوك" قد قصفت مدينة ديلي في محاولة واضحة لترهيب سكانها. وقد شنت هذه الطلعة رغم التأكيدات المتكررة من جانب السلطات الإندونيسية بأن المعدات العسكرية التي قدمتها بريطانيا لن تستخدم ضد المدنيين في تيمور الشرقية.

وقد ظهرت أدلة أخرى تثبت وجود عمليات توريد للأسلحة من الخارج لقمع تيمور الشرقية، عندما عثرت بعثة بحثية أوفدتها منظمة العفو الدولية إلى المنطقة في عام ١٩٩٩ على مظاريف فارغة لأعيرة نارية أطلقت من بنادق هجومية على المدنيين في ديلي. وقد تبين أن الطلقات من صنع شركة باتريا لابوا أوي الفنلندية.

وخلال التسعينيات، سمحت حكومات، مثل الولايات المتحدة وأستراليا وبلجيكا والصين وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، بتوريد: ناقلات جنود مدرعة، ومدافع مائية، وطائرات مقاتلة، وطائرات نقل عسكري، وطائرة مروحية، وأسلحة خفيفة، وغاز مسيل للدموع، ومعدات للسيطرة على حركة الجموع، ومعدات أمنية أخرى لإندونيسيا. واستخدم الكثير منها على مدار العقد الماضي ضد النشطاء السياسيين والصحفيين ودعاة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية وغيرها من مناطق إندونيسيا.

ومن المؤسف أن حالة تيمور الشرقية ليست بالوحيدة، فانتهاكات حقوق الإنسان مازالت ترتكب في خضم الكثير من الصراعات المسلحة في شتى أرجاء العالم على يد القوات الحكومية والمعارضة المسلحة التي أمامها الباب مفتوح بالفعل على مصراعيه للحصول على الأسلحة الصغيرة والخفيفة وما يرتبط بها من معدات عسكرية وتدريب عسكري.

وحتى في المناطق التي تنعم اسمياً بالسلام، تبين أن نفس هذه السهولة في الحصول على الأسلحة الصغيرة المسدسات وبنادق الهجوم والبنادق شبه الآلية والألغام الأرضية ومدافع المورتر والمعدات والخدمات شبه العسكرية، أتاحت للكثير من الحكومات أن تمارس الاحتجاز التعسفي والقتل والتعذيب وسوء المعاملة ضد المدنيين الذين تعتبرهم من خصومها السياسيين، وهي تعلم أن إمدادات الأسلحة سوف تستمر.

وتسعى منظمة العفو الدولية إلى إلقاء الضوء على هذا الضرب من التواطؤ الدولي على انتهاك حقوق الإنسان، وإلقاء الضوء على تلك الحكومات والشركات التي وضعت عصي الصدمات الكهربائية في أيدي الجلادين والبنادق في أيدي "فرق الإعدام". ورغم أن منظمة العفو الدولية لا تأخذ أي موقف من الاتجار في السلاح، فهي تعمل على ضمان ألا ترسل قط تلك الأسلحة والمعدات الأمنية أو ما يتصل بها من تدريب ومعدات إلى البلدان التي سوف تستخدمها لانتهاك حقوق الإنسان.

وهناك بعض أنواع المعدات التي ترى منظمة العفو الدولية أن الغرض الأول من استخدامها انتهاك حقوق الإنسان، فقيود القدمين والأغلال وقيود الأصابع وأحزمة الصدمات الكهربائية تستخدم في التعذيب وسوء المعاملة ويجب منعها. كذلك يجب أن يمتد المنع إلى: المشانق وحبال الشنق، وغرف الغاز، والمقاصل، والكراسي الكهربائية، وغيرها من معدات الإعدام. ويجب منع الألغام المضادة للأفراد، ويجب حظر صنعها وتوريدها بصفة مطلقة.

ضابط جيش أندونيسي يفحص بعض المدافع الرشاشة المحمولة على سيارات الجيب المعدلة
© Reuters

الألغام الأرضية

فقد مئات الألوف من الرجال والنساء والأطفال بالفعل أطرافهم وسمعهم وبصرهم، ولحقت بهم عاهات أخرى أقعدتهم عن الحركة، بسبب الألغام الأرضية. وفي كل عام ينضم ألوف البشر إلى قائمة ضحاياها.

ومن أصغر هؤلاء الضحايا صبي في الرابعة عشرة يدعى بورونغ تشورونغ يعيش مع جده في بانغ أمبيل، غرب بلدة باتامبنغ في كمبوديا. وعن هذا يقول:

"قتل والدي في انفجار لغم أرضي في الثمانينيات. ومنذ ذلك الحين وأنا وأختي نعيش مع جدي هنا في بانغ أمبيل. ولسنا نستطيع العودة إلى بيتنا بسبب وجود الكثير من الألغام في القرية التي كنت أعيش فيها مع أبوي. وتوجد ألغام هنا أيضاً."

"وفقد جدي ساقه وهو يحاول إنقاذي. لقد وقفت على لغم بينما كنت أرعى أبقار أحد الجيران. ولست أذكر جيداً ما حدث. كنت أسير مع الأبقار، ثم إذا بي أنزف وأصرخ ورآني جدي، وأتى لمساعدتي، ولكنه وطأ لغماً هو الآخر."

وتقول المجموعة الاستشارية المعنية بقضية الألغام إنهما قد وطأا لغمين انفجاريين من نوع "٧٢ إيه" المضاد للأفراد. وقد قطعت ساق كل منهما من أسفل الركبة. وقدر تقرير نشرته وزارة الخارجية الأمريكية في عام ١٩٩٨ أنه يوجد في كمبوديا ما يتراوح بين أربعة وستة ملايين لغم غرستها القوات الحكومية المسلحة الحكومية وغير الحكومية على السواء. وقد عثر على ستة وثلاثين نوعاً مختلفاً من الألغام الأرضية في كمبوديا منها المصنوع في كمبوديا نفسها، ومنها أيضاً المصنوع في الصين والمجر والاتحاد السوفيتي السابق وتايلند والولايات المتحدة وفيتنام ودول أخرى كثيرة. وفيما بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٥ فقط، استوردت كمبوديا ٦٢٢ ألف لغم أرضي من الولايات المتحدة. ومازال الكثير من هذه الألغام مدفوناً في الأرض ينتظر فرائسه ليفتك بهم أو يبتر أطرافهم.

ويوجد في العالم بأسره أكثر من ٦٠ مليون لغم أرضي مدفون في الأرض. ومن الصعب تقدير الرقم الحقيقي نظراً لأن معظم الألغام زرعت بطريقة عشوائية. ويمكن العثور على الألغام في كل مكان في الحقول وشوارع المدن وعلى شواطئ الأنهار وفي الآبار وأمام المدارس وفي القرى وفي الطرقات التي يستخدمها اللاجئون.

ولتطهير الأرض من هذه اللعنة، شنت أكثر ١٣٠٠ منظمة غير حكومية حملة للمطالبة بمنع استخدام الألغام الأرضية. وبعد حملة قوية عملت على إظهار مدى معارضة الرأي العام العالمي لتلك الألغام بهدف التأثير على الحكومات، وقعت معاهدة دولية في عام ١٩٩٧ تحظر استخدام هذه الألغام أو صنعها أو تخزينها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها (المعاهدة الدولية). ودخلت المعاهدة إلى حيز التنفيذ في الأول من مارس/آذار ١٩٩٩. وبحلول ٢٥ مايو/أيار ٢٠٠٠، بلغ عدد الدول التي وقعت هذه المعاهدة ١٣٧، ولكن مجموعة كبيرة من الدول مازالت تتقاعس عن التوقيع على المعاهدة ومن بينها الكثير من كبريات الدول المنتجة لهذه الألغام أو التي تحتفظ بمخزون ضخم منها مثل الصين والهند وباكستان وروسيا والولايات المتحدة. كما لم توقع عليها ثماني عشر دولة آسيوية أخرى. وقد دعت منظمة العفو الدولية، باعتبارها من المنظمات المؤيدة للحملة المذكورة، جميع الحكومات العالمية إلى التوقيع والتصديق عليها وتنفيذها، وشددت بالأخص على الدعوة إلى حظر استخدام الألغام المضادة للأفراد وإنتاجها وتخزينها وبيعها ونقلها.

وفي بعض البلدان، يزداد استخدام الألغام بالفعل. ففي ميانمار، ورد أن القوات الحكومية والقوات العسكرية التابعة للجماعات العرقية المختلفة تستخدم الألغام. كما ورد في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ أن قوات حكومة ميانمار اعترفت بأنها زرعت سبعة آلاف لغم منذ أغسطس/آب ١٩٩٨ على طول الحدود التيلندية لمنع قوات المعارضة من شن هجوم كانت تتوقعه. وجاء في تقارير الرصد التي أعدتها المنظمات المشاركة في الحملة المذكورة، أن القوات الحكومية قد استهدفت بخاصة السكان المدنيين بالألغام الأرضية بتلغيم القرى لمنع إعادة سكناها ومناطق الحدود لمنع تدفق اللاجئين. كذلك، استخدمت القوات الحكومية المدنيين كأداة لإزالة الألغام ككاسحات بشرية للألغام.

كما أن بلداناً آسيوية أخرى مثل الصين والهند وباكستان وكوريا الجنوبية أنتجت ألغاماً لاستعمالها الخاص. ففي مارس/آذار، صرحت باكستان بأنها سوف تفرض حظراً على تصدير الألغام الأرضية. ومع هذا، استمرت المصانع الحربية الباكستانية المملوكة للدولة في الإعلان عن إنتاجها من الألغام في كتيب دعائي صادر في ١٩٨٨ ثم في تقويم لعام ١٩٩٩. وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩، عرضت المصانع أن تبيع الغاماً لمخبر صحفي تظاهر بأنه تاجر سلاح.

معدات عقوبة الإعدام

في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣، أعادت الفلبين العمل بعقوبة الإعدام وبدأت الحكومة في دراسة استخدام معدات جديدة للإعدام. وبعد عامين، اتصلت منظمة العفو الدولية بشركتين أمريكيتين عقب ورود أنباء تشير إلى أنهما تدرسان بيع كرسي كهربائي وغرفة غاز إلى الفلبين. ونقل عن المتحدث الرسمي باسم إحدى الشركتين قوله عندما سئل عما إذا كان ضميره مستريحاً لبيع مثل تلك المعدات: "هل يؤرقني ضميري؟ كلا في الواقع، فأنا لن أنفذ الإعدام بنفسي."

وفي مارس/آذار ١٩٩٦، وقع الرئيس فيدل راموس قانوناً يسمح بالإعدام بالحقنة السامة (حيث يقيد السجين في سرير ويحقن آلياً بخليط سام من ثيوبنتال الصوديوم وبروميد البانكورونيوم وكلوريد البوتاسيوم من خلال إبرة مغروسة في ذراعه. ويموت السجين بالاختناق وتوقف القلب. ورغم عدم وجود أية معلومات تشير إلى جهة صنع هذا المحقن الآلي، لكن هذه التكنولوجية مستخدمة في الولايات المتحدة منذ بدأ استخدام الإعدام بالحقنة السامة في عام ١٩٩٧. وقد نفذت أحكام مماثلة بالحقنة السامة في الصين، ومن المعتزم استخدام هذا الأسلوب في تايوان.

تكنولوجيا الصدمات الكهربائية

منذ عام ١٩٩٠، وردت أنباء تشير إلى استخدام أسلوب الصدمات الكهربائية في تعذيب الأفراد وإساءة معاملتهم في السجون ومراكز الاحتجاز ومراكز الشرطة فيما لا يقل عن ٥٨ بلداً من بينها أفغانستان وبنغلاديش والصين والهند وإندونيسيا والفلبين وسري لنكا وتايوان. وفي أكثر من ٢٠ بلداً، استخدمت عصي مكهربة تُحمل باليد مصممة خصيصاً للاستخدام ضد الأفراد.

"هذا أسوأ شيء منخس بقر كهربائي. إنهم يستخدمونه على جسمك. وعندما يضغطون على زر، يصاب جسدك بصدمة. وإذا استمروا في استخدامه لفترة طويلة، تفقد الوعي، ولكنك لا تموت. ولكنهم إذا ضغطوا على هذا الزر، فقد تموت. لقد استخدموه طول الوقت على جسدي. لقد عذبوني لأنني تجاسرت على رفع صوتي بالدعوة للاستقلال، ولكنني سأواصل المطالبة علانية به."

هذه كلمات الراهب التيبتي بالدين غايستو الذي أمضى ٣٣ سنة في سجون الصين ومعسكرات العمل بها، حيث عانى، مثل كثيرين غيره من السجناء، من التعذيب بالصدمات الكهربائية على يد قوات الأمن الصينية. ولكنه نجح في الفرار إلى الهند، وحمل معه بعضاً من معدات الصدمات الكهربائية التي أصبحت الأداة المفضلة للقائمين على التعذيب في الصين.

وكان للخوف والألم الناجمين عن استخدام عصي الصدمات الكهربائية أثرهما في دفع سجناء آخرين إلى القيام بأعمال يائسة، ومن بينهم تشن لونغدي، وهو مناضل من دعاة الديمقراطية مسجون في معسكر العمل في لوشان، وقد زاره في ١٥ أغسطس/آب ١٩٩٦ أحد حراس السجن. وركله الحرس ولكمه، ثم عذبه بصدمات

تحت الأضواء

كهربائية من عصاه. وبعد يومين، عاود الحارس تعذيبه بالصدمات الكهربائية وتكرر الضرب، حتى عجز شن لونغدي عن الاحتمال، فقفز من نافذة في الطابق الثالث مدفوعاً بالرغبة في الانتحار حتى يستريح من تلك المعاملة، ورغم أنه لم يمت، لكنه أصيب بإصابات خطيرة.

وقد ولدت تقنية الصدمات الكهربائية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينيات. وأظهرت بحوث منظمة العفو الدولية أن خلال العقد الماضي صنعت أكثر من ١٢٠ شركة، تعمل في ٢٢ بلداً، أسلحة للصدمات الكهربائية أو باعتها أو أعلنت عنها أو سعت إلى توريدها. ومن بين هذه البلدان تايوان، التي أصبحت فيما بعد منتجاً ومصدراً رئيسياً لأسلحة الصدمات الكهربائية، ورد أن شركة تايوانية تبني لها مصنعاً في الأراضي الصينية. وفي عام ١٩٩٥، سلط الضوء على دور المملكة المتحدة في هذه التجارة عندما اعترف مدير إداري لشركة "آي.سي.ال" لتكنولوجيا البلاستيك الإسكتلندية بأن شركته باعت هراوات للصدمات الكهربائية للصين في عام ١٩٩٠، حيث قال: "لقد أراد الصينيون صنع نسخ منها." وتنتج المصانع الصينية في الوقت الراهن هراوات الصدمات الكهربائية بكميات كبيرة. وأشارت الأنباء إلى أن الشركات الصينية صدرت أسلحة للصدمات الكهربائية لكمبوديا وإندونيسيا وكلاهما بلد وثقت فيه منظمة العفو الدولية حوادث تعذيب باستخدام هذا النوع من الهراوات. فيجب وقف الاتجار في تلك المعدات بلا ضوابط. وتدعو منظمة العفو الدولية إلى فرض حظر عالمي النطاق على صنع أسلحة الصدمات الكهربائية وتصديرها واستخدامها إلى أن حين إجراء استقصاءات طبية مستقلة في استخدامها وآثارها.

معدات للسيطرة على الجموع أم معاقبة المتظاهرين؟

رغم أن المعدات الأمنية من قبيل المدافع المائية والغاز المسيل للدموع والطلقات البلاستيكية يمكن أن تستخدم على نحو مشروع في بعض الظروف المحددة، لكن الأدلة تظهر أن هذه المعدات تستخدم أيضاً لمعاقبة المتظاهرين المسالمين وتيسر انتهاكات حقوق الإنسان. ورغم هذه الأدلة، فمازالت الشركات الأجنبية والحكومات مشغولة بتسويق وبيع معدات السيطرة على الجمهور لبلدان مثل ماليزيا وإندونيسيا.

ففي ٢٦ مارس/آذار ١٩٩٨، اقتحم رجال الشرطة الماليزيون المسلحون بالهراوات والمدافع المائية والغاز المسيل للدموع معسكر الاحتجاز في سمينيه؛ بهدف إجبار المئات من ملتمسي اللجوء الذين فروا من القمع في آتشيه على العودة قسراً إلى وطنهم، مما أدى إلى وقوع أعمال شغب أسفرت عن مصرع ما لا يقل عن ثمانية من اللاجئين وشرطي واحد وإصابة عشرات غيرهم بجراح. ويشير أحد الأنباء الواردة إلى أن الغزالي محمد أمين، الناطق بلسان الشرطة، قال إن العملية استهدفت سكان آتشية "لأن وجودهم هنا قد طال حتى جاوز الحد".

وفيما بين أواخر عام ١٩٩٨ و٢٠٠٠، قمعت الشرطة الماليزية سلسلة من المظاهرات التي غلب عليها الطابع السلمي تأييداً لنائب رئيس الوزراء السابق أنور إبراهيم، واستخدمت في هذا السبيل الغاز المسيل للدموع والماء المرشوش من مدافع مائية والمخلوط بمواد كيميائية مهيجة للأنسجة الجلدية.

كما تعرض المتظاهرون المسالمون أيضاً للضرب على يد الشرطة المسلحة بالهراوات. وفي سبتمبر/أيلول ١٩٩٩، وردت أنباء تفيد أن عدداً من المتظاهرين يعالجون في المستشفى بسبب إصابات لحقت بهم نتيجة التعرض للضرب والتعرض للمواد الكيميائية المستخدمة في المدافع المائية.

وفي خضم أعمال الترهيب المتصاعدة التي تعرض لها المدنيون على يد جماعات الميليشيا وقوات الأمن الإندونيسية في تيمور الشرقية، لاذ حوالي ألفي رجل وامرأة وطفل بحرم كنسية أبرشية ليكويكا، بغربي دالي. وفي ٦ أبريل/نيسان ١٩٩٩، طوق الكنيسة أفراد من قوات الأمن، من بينهم جنود من فرقة الشرطة المحمولة المعروفة باسم "بريمبو"، وقذفوا بقنابل الغاز المسيل للدموع على أرض الكنسية لإجبار هؤلاء المواطنين المدنيين الذين أستبد بهم الخوف والاضطراب على الخروج منها. وكان في انتظارهم أفراد مسلحون من ميليشيا بسي ميرها بتويه. وقد أشارت الأنباء إلى مصرع مائتين منهم على أقل تقدير.

والتطور مستمر في ابتكار معدات تقنية جديدة للسيطرة على الجموع. وقد أعلنت شركة كوتشرين البريطانية عن ناقلة يمكنها أن تقذف في فترة تتراوح بين ١٥ و٢٠ ثانية سلكاً حاداً كالموسى طوله مائتي متر يمكنه أن يقطع جلد الإنسان. وتتيح هذه الآلة لقوات الأمن القدرة على تطويق مظاهرة وسط حلقة من الصلب. وقد باعت نظاماً من هذا القبيل بالفعل شركات في فرنسا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة وصدرته إلى عدد من البلدان المعروف أن قوات الشرطة فيها تفرط في استخدام القوة ضد المتظاهرين المسالمين. وقد أعلنت كوتشرين كذلك عن سلك حاد "مكهرب" مزود بمولد يمكنه توليد شحنة كهربائية صاعقة تتراوح بين خمسة آلاف وسبعة آلاف فولت.

تكنولوجيا المراقبة

كذلك يمكن استخدام وسائل رقابة الهاتف والكاميرات والميكروفونات الخفية ومعدات التجسس على الاتصالات وكاميرات الدوائر التليفزيونية المغلقة ونظم التعرف على السيارات لانتهاك حقوق الإنسان. فهذه المعدات تتيح لقوات الأمن رصد الأفراد الذين تعتبرهم خطراً على الدولة وتتبعهم واستهدافهم بدقة، ومن بينهم أحياناً دعاة لحقوق الإنسان ونشطاء نقابيون وطلابيون وممثلون برلمانيون.

ففي يوليو/تموز ١٩٩٧، حكم على أبرسون سيهالوهو، العضو السابق في البرلمان الوطني الإندونيسي، بالحبس لمدة تسعة أشهر بتهمة "إهانة" الرئيس السابق سوهارتو. وقد ألقي القبض عليه ضمن مجموعة من ٢٠٠ شخص بعد أن تحدثوا في منتدى لحرية القول عقد على إثر إبعاد ميغاواتي سوكارنوبتري، زعيم حزب المعارضة الرئيسي. واستخدمت أشرطة الفيديو كدليل ضد أبرسون سيهالوهو أثناء محاكمته، ولكن محاميه أكد أنه من السهل تحوير هذه الأشرطة. وجاء في أقوال أحد شهود الإثبات، وهو من ضباط القوات المسلحة، أنه الأوامر صدرت إليه برصد وتسجيل وقائع المنتدى.

ووردت أنباء غير مؤكدة تشير إلى قوات الأمن الإندونيسية استخدمت أحدث معدات التنصت الهاتفي، كما أنها تستعين بنظم الرصد لكي تعينها على ممارسة الضغط على الأشخاص أثناء استجوابهم بمواجهتهم بتفاصيل من محادثات هاتفية أجروها أو تلقوها.

وأحياناً تعمد قوات الأمن إلى استغلال المعدات التقنية ذات الاستخدام المدني المشروع لمساعدتها في قمع الجماهير. ففي الأيام التالية للمذبحة التي وقعت في بكين في ٤ يونيو/حزيران ١٩٨٩، استخدمت السلطات الصينية الصور التي التقطتها بواسطة أحد النظم الإلكترونية للدوائر التليفزيونية المغلقة وكانت قد حصلت عليه في الأصل من الولايات المتحدة وبريطانيا بمساعدة البنك الدولي لكي يستخدم في تنظيم المرور حيث قامت بتكبير صور النشطاء الطلابيين واستخدمتها في طباعة نشرات تطلب البحث عن أصحاب تلك الصور، كما بثتها على شاشة التليفزيون الذي تديره الدولة مع رقم هاتف وطلبت السلطات من المشاهدين أن يبلغوها بأسماء هؤلاء الأشخاص. وعقب القبض على سجناء الرأي هؤلاء تقديمهم لمحاكمات جائرة. كذلك، أذاعت السلطات فيلماً لفقته بعناية واستغلته في إظهار أن المتظاهرين "المناهضين للثورة" كانوا يحرضون على العنف في محاولة

رجال الشرطة الماليزية يتقدمون صوب المتظاهرين المسالمين وبأيديهم قنابل مسيلة للدموع ومدفع مياه في ٢٦ سبتمبر/أيلول ١٩٩٨
© Reuters

أحد خطوط الإنتاج في مصنع صيني لتصنيع أسلحة الصعق بالتيار الكهربائي

لتبرير أسلوب الشدة الذي اتبعته معهم. وفي عام ١٩٩٣، وضع نظام مماثل "لتنظيم المرور" في لاسا عاصمة إقليم التبت ذي الحكم الذاتي. وقد وضع هذا النظام في الميدان المركزي، وهو منطقة للمشاة، ولا يعرف أنه يعاني من أية مشاكل في مرور السيارات، ولكن تلك المنطقة كانت مسرحاً للمظاهرات التي تخرج للمطالبة باستقلال التبت.

التدريب ونقل الأفراد

لا تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق بشأن تصدير الأسلحة والمعدات الأمنية فحسب، بل كذلك بسبب نقل الأفراد والخبرات والتدريب. ومن المعروف أن هناك مجموعة من الحكومات، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، تدرب القوات العسكرية والأمنية والشرطية التابعة للبلدان الآسيوية. ويجب أن تخضع هذه البرامج لرقابة صارمة، وإلا فإنها قد تستغل لتسهيل انتهاك حقوق الإنسان. ومع هذا، فالكثير من هذا التدريب يحدث في إطار من السرية، ومن ثم، فإن الجمهور العام والنواب البرلمانيون قلما يعرفون من يتدرب وعلى أي شيء ومن يتولى تدريبه.

وبعد مذبحة دالي التي وقعت في عام ١٩٩١ في تيمور الشرقية، حيث قتلت قوات الأمن الإندونيسية بعض المشيعين في جنازة أحد دعاة استقلال الإقليم، قطعت الولايات المتحدة برامج التدريب عن إندونيسيا. وفي عام ١٩٩٥، وافق الكونغرس الأمريكي على أن يعيد من جديد تنظيم برنامج محدود خاص بحقوق الإنسان. ومع هذا، ففي مارس/آذار ١٩٩٨، كشفت الوثائق الحكومية المتسربة عن أن الحكومة الأمريكية قد بدأت سراً في تدريب الجيش الإندونيسي بما في ذلك قيادات القوات الخاصة المعروفة باسم "كوباسوس"، التي لديها سمعة سيئة، وأنها كانت تدربها على أساليب الالتحام عن قرب وتقنيات القناصة والتدمير وأساليب الحرب النفسية والحرب في المدن. وعقب الانتهاكات الجماعية التي تعرضت لها حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، أوقفت الولايات المتحدة مساعداتها العسكرية مرة أخرى في ٩ سبتمبر/أيلول ١٩٩٩. ومع هذا، ففي ٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٠، نشرت صحيفة "النيويورك تايمز" الأمريكية مقالاً عن استئناف العمليات العسكرية مع إندونيسيا التي دعت المراقبين العسكريين لتدريبات مشتركة في تايلند.

كذلك، فقد تورطت بعض الشركات الخاصة في توفير هذا التدريب. فشركة "نيتور" بالمملكة المتحدة نظمت برنامج تدريب بالكمبيوتر للقناصة مع استشارات فنية من قوة الشرطة في المملكة المتحدة ومن بين السيناريوهات تدريب المشاركين في تلك البرامج على إطلاق النار على المدنيين العزل. وقد زود الجيش الإندونيسي بنسخة من هذا البرنامج. كما وفرت الشركة المذكورة مرافق للتدريب من أجل القوات الخاصة الماليزية وشرطة هونغ كونغ وشرطة سنغافورة. ولئن كان من الممكن أن يفيد هذا التدريب المجتمعات المحلية من حيث زيادة مهارات قوات الشرطة والأمن، لكن يتعين على القائمين على برامج التدريب هذه أن يضمنوا ألا تستخدم للمساهمة في انتهاكات حقوق الإنسان. ومن الضروري مراعاة الشفافية والخضوع للمساءلة العامة، مع الحرص على انتقاء المتدربين والتشدد في رصد الاستخدام النهائي للمهارات المكتسبة من برامج التدريب، سواء من جانب الحكومات أم من جانب الشركات الخاصة، حتى لا يؤدي ذلك التدريب إلى انتهاك حقوق الإنسان.

وفي فبراير/شباط ١٩٩٧، أعلنت منظمة العفو الدولية عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في بوغانفيل، في بابوا غينيا الجديدة، على يد قوات الدفاع وقوات المقاومة شبه العسكرية التي تحظى بدعم الحكومة. وقد قتل في خضمها ما لا يقل عن ٤٤ شخصاً بطريقة غير مشروعة أو "اختفوا" في عام ١٩٩٦ وحده دون أن تتم مساءلة عن شخص عن ذلك. بل على العكس من ذلك، استقدمت حكومة بابوا غينيا الجديدة شركة "ساندلين الدولية" للاستشارات الأمنية التي مقرها لندن لكي تزودها بالتدريب العسكري والخبرات والاستشارات والعمليات العسكرية ضد بوغانفيل. وعندما ذاعت أخبار تلك الصفة، أدت إلى تمرد عسكري بين صفوف القوات المسلحة، وأرغم ٤٤ مدرباً أجنبياً على مغادرة البلاد.

وتعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة خارج نظام العدالة الجنائية الاعتيادي وعلى هامش هياكل القيادة العسكرية. ولو تسبب نشر القوات التابعة لتلك الشركات في وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، فمحاسبة أفرادها على عملهم أشق من محاسبة قوات الأمن النظامية، لأسباب ليس أقلها أن بوسعهم مغادرة البلد في أية لحظة. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه يجب تسجيل هذه الشركات وأن تحصل على موافقة من الحكومة قبل نقل أي فرد أو تنظيم أي برنامج تدريب في الخارج.

ما بيدك أن تفعله

إن الرقابة الفعالة على الاتجار في السلاح والمعدات الأمنية ليس بالأمر الذي يمكن أن يترك للحكومات وحدها، إذ يجب على مؤسسات المجتمع المدني وحركة المنظمات غير الحكومية بخاصة أن تواصل الضغط على الحكومات لكي تفي بالتزاماتها الدولية والعهود التي قطعتها على أنفسها بشأن حماية مواطنيها بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف.

ويسعى أعضاء المنظمة الآن في شتى أرجاء العالم من أجل كسب التأييد لقيود صارمة فعالة على الصعيدين الوطني والإقليمي على التوريدات العسكرية والأمنية والشرطية. ويجب أن تتسم الضوابط بالشفافية والقابلية للخضوع للمساءلة، وأن تضمن عدم السماح للدول بأن تورد أسلحة أو برامج تدريب أو أفراد إلى أي عميل يحتمل أن يستخدم ذلك في انتهاك حقوق الإنسان.

وإذا أردت أن تشارك في شبكة العمل النضالي لمنظمة العفو الدولية في بلدك أو التصدي للقضايا المتصلة بالاتجار في السلاح والمعدات الأمنية، فنرجو الاتصال بنا الآن. ويمكنكم أن تستخدموا البريد الإلكتروني: MSP@amnesty.org، أو الكتابة إلى الفريق المعني بالتوريدات العسكرية والأمنية والشرطية على العنوان الآتي: Military, Security and Police Team, Amnesty International, International Secretariat, 1 Easton Street, London WC1X ODW, United Kingdom.

على اليمين أحد الكراسات التي تعلن عن هراوات الصدمات الكهربائية

صورة لتقويم عام ١٩٩٩ لأحد مصانع الأسلحة الباكستانية

تحت الأضواء

مناشدات عالمية

هندوراس العدل لم يأخذ مجراه بعد حادثة مصرع طفل برصاص الشرطة

ألكسندر أوباندو ريبيز Alexander Obando Reyes، غلام يتيم في السابعة عشرة من عمره، وقد لقي مصرعه بعد أن أطلقت النار عليه في ١٠ أبريل/نيسان ١٩٩٩ في حديقة عامة في تيغوسيغالبا، عاصمة هندوراس. وتفيد الأنباء بأن المسؤول عن مصرعه ضابط شرطة.

وكان ألكسندر أوباندو ريبيز وصديق له قد اشتبكا في جدال مع ضابط الشرطة الذي أطلق "طلقات تحذيرية" في الهواء. وعندما حاول الصبيان الهرب في سيارة أجرة، أطلق الشرطي النار على السيارة، وعندها حاول ألكسندر أوباندو ريبيز النزول، ولكنه أصيب في بطنه وصدره. وهرب ضابط الشرطة، بينما نقل ألكسندر أوباندو ريبيز إلى المستشفى حيث توفي في اليوم التالي.

وشارك في التحقيق في الواقعة ستة محققين من مكتب المدعي الخاص بحقوق الإنسان التابع لوزارة الشؤون العامة. وورد أن أحد الشهود تعرف على ضابط الشرطة المسؤول، وأن فحصاً للمقذوفات النارية أظهر أنها أطلقت من بندقية خاصة بالضابط الذي تم التعرف عليه. ورغم هذا، لم يتخذ أي أجراء ضده لاحتجازه.

ومازالت منظمة العفو الدولية تتلقى معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي يتعرض لها الأطفال في هندوراس، ومن بينها إطلاق الشرطة للنار عليهم. واستمرار هذه الانتهاكات يوضح تقاعس السلطات عن توفير التدريب الكافي للموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين للتحقيق في الانتهاكات المُبلغ عنها التي يزعم تورط بعض موظفي الدولة فيها، لملاحقة المسؤولين قضائياً بصورة فعالة.

يرجى كتابة مناشدات تدعون فيها إلى إجراء تحقيق مستقل محايد في مصرع ألكسندر أوباندو ريبيز، وتقديم قاتله للعدالة. وأعربوا عن قلقكم أيضاً بشأن استخدام ضباط الشرطة للأسلحة النارية على نحو غير مشروع في حالات كان الضحايا فيها غير مسلحين أو لا يشكلون تهديداً على آخرين. ترسل المناشدات إلى رئيس الجمهورية:

SE Carlos Roberto Flores Facussé,
Presidente de la Republica de Honduras,
Casa Presidencial, Tegucigalpa, Honduras
(fax: +504 235 6949/234 1484, e mail: law_bureau@hotmail.com).

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الوثيقة المنشورة بعنوان: "هندوراس: انتهاكات الحقوق الإنسانية للأطفال – تحديث"، ورقمها: AMR 37/02/00

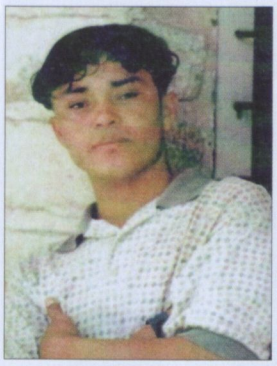
© AI

ميانمار: معلمة تسجن بسبب أنشطة زوجها السياسية

ما خين خين ليه Ma Khin Khin Leh معلمة وأم لطفلة في الثالثة من عمرها، وقد قبض عليها في يوليو/تموز ١٩٩٩ مع ١٧ شخصاً آخر في باغو بوسط ميانمار. ثم أطلق سراح ابنتها، ولكن الحكم صدر على ما خين خين ليه بالسجن المؤبد.

وكان زوجها كياو وونا، عضو الاتحاد العام لطلاب بورما، يخطط مع بعض دعاة الديمقراطية الآخرين لتنظيم مسيرة سلمية في ١٩ يوليو/تموز احتفالاً بالذكرى الثانية والخمسين لاغتيال بطل الاستقلال القومي الجنرال أونغ سان، والد داو أونغ سان سوو كي، زعيمة حزب المعارضة الرئيسي في ميانمار، المعروف باسم "الرابطة الوطنية للديمقراطية".

وقد وزعت منشورات قبل المسيرة المزمعة، وبدأت الاستخبارات العسكرية المحلية في البحث عن كياو وونا. وفي ١٩ يوليو/تموز، قبضت السلطات على زوجته ما خين خين ليه مع ابنته بعد أن عجزت عن العثور عليه. وقد أفرج عن الابنة بعد خمسة أيام، لكن ما خين خين ليه وغيرها ممن قبض عليهم في الأيام التالية نقلوا إلى مقر الاستخبارات العسكرية في باغو.

ونقلت ما خين خين ليه إلى سجن إنسين في يانغون، وفي ٣ ديسمبر/كانون الأول حكم عليها بالسجن المؤبد بتهمة "الإخلال بالأمن" و"الاتصال بمنظمات غير مشروعة". وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠، نقلت إلى سجن مجهول. وهي تعاني من مرض في الرئة، ولا تعرف المنظمة إن كانت تتلقى رعاية طبية أم لا.

يرجى كتابة مناشدات تطالبون فيها بالإفراج الفوري دون قيد أو شرط عن سجينة الرأي ما خين خين ليه. توجه المناشدات إلى العقيد هلا مين، على العنوان التالي:

Colonel Hla Min, Office of Strategic Studies,
Department of International Affairs, c/o Ministry of Defence, Signal Pagoda Road,
Yangon, Union of Myanmar.

© AI

ما خين ليه مع زوجها وابنتهما

غينيا: تعذيب المتظاهرات

أمسك أربعة من الجنود بسيدة تدعى تاديغبي تراوري Tadigbe Traore، وعلقوها من يديها وقدميها، بينما انهال عليها جنديان آخران بالضرب، وجلدوها خمسين جلدة على ظهرها ومؤخرتها. وقالت السيدة لوفد منظمة العفو الدولية أثناء زيارته الأخيرة لغينيا إن هذه المحنة المؤلمة قد استمرت أكثر من عشر دقائق، ثم أعيدت من جديد بعد عدة ساعات. وأنها ظلت عاجزة عن الاستلقاء على ظهرها لعدة أيام بعدها.

وقد قبض على تاديغبي تراوري، عضو "التجمع الشعبي الغيني"، في ٢١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ بينما كانت تسير في مظاهرة تطالب بالإفراج عن ألفا كوندي، رئيس التجمع المذكور. وأفرج عنها بدون تهمة بعد أربعة أيام.

وكان ألفا كوندي قد قبض عليه في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ مع ٤٧ معتقلاً آخر بتهمة محاولة زعزعة الاستقرار في غينيا. ولكن منظمة العفو الدولية تعتبره سجين رأي. وقد بدأت محاكمته في أبريل/نيسان ٢٠٠٠، وخلال المسيرة، ألقي القبض على مئات الأشخاص، ومن بينهم بعض النساء، وتعرضوا للتعذيب. وروت بعض النسوة لوفد المنظمة أنهن تعرضن لصنوف من التعذيب، من بينها الاغتصاب، أثناء احتجازهن في ثكنات الجيش في كانكان. وأفرج عن معظمهن بعد أيام من القبض عليهن، ولكن بعضهن لبثن قيد الاعتقال أكثر من ثلاثة أشهر، وحكم عليهن بالسجن بعد محاكمات جائرة.

يرجى كتابة مناشدات تطالبون فيها بإجراء تحقيق عاجل محايد في هذه المزاعم الواردة بشأن التعذيب، مع الدعوة لتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. توجه المناشدات إلى رئيس الجمهورية:

Son Excellence le Général de Brigade, Lansana Conté, Président de la République et Chef du gouvernement, Présidence de la République, Conakry, Guinea (fax: +224 41 16 73), and to: Son Excellence, Monsieur Maurice Zoglemou Togba, Ministre de la Justice, Ministère de la Justice, Conakry, Guinea (fax: +224 41 16 17).
and to: Son Excellence, Monsieur Maurice Zoglemou Togba, Ministre de la Justice, Ministère de la Justice, Conakry, Guinea

مناشدات

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم في هذا الباب.

بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية لأحد ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص. الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها وزنها.

تنبيه: لايجوز لأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم.

المكسيك

اعتقال وتعذيب حماة البيئة من الفلاحين

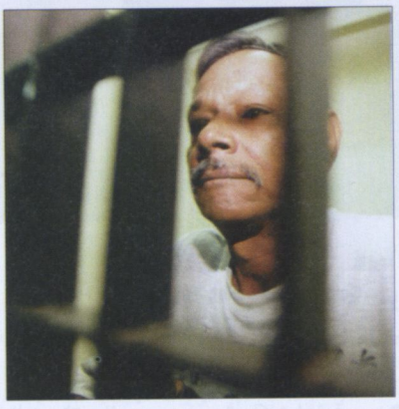

رودلفو مونتيل فلوريس (أعلاه) وتيدورو كابريرا غارسيا © AI

مازال رودلفو مونتيل فلوريس وتيدورو كابريرا غارسيا في السجن منذ أن ألقت عليهم قوات الجيش المكسيكي القبض منذ أكثر من عام. وقد أرغما تحت وطأة التعذيب على توقيع اعترافات يدينان فيها نفسيهما، ووجه لهما الاتهام بارتكاب جرائم لم يقترفاها.

وكانا قد أساسا "منظمة الفلاحين حماة البيئة في منطقة جبال بيتاتلين وكويوكا دي كاتالين"، واعتقالا تعسفاً بعد أن قادا حملة لمناهضة الإسراف في قطع الأشجار في ولاية غويريرو الذي هدد بدمار البيئة وتدمير موارد الرزق لمجتمعات الفلاحين المحلية. وعقب عدة مظاهرات سلمية قامت بها المنظمة، بدأ المتظاهرون يتعرضون للتهديد. وورد أن أحد ملاك الأراضي في المنطقة قد اتهمهم بعضوية إحدى جماعات المعارضة المسلحة، وعقب ذلك، شنت وحدات الجيش المرابطة في الولاية، حسبما ورد، حملة من المضايقات ضد أعضاء المنظمة البيئية المذكورة.

وعقد رودولفو مونتيل اجتماعاً للمزارعين في قرية بيتسوتلا في ٢ مايو/أيار ١٩٩٩. وفي هذا الاجتماع قبض عليه جنود الجيش هو وتيودورو كابريرا، كما قتل الجنود برصاصهم، حسبما زُعم، أحد أهالي القرية. واحتجز الرجلان بمعزل عن العالم الخارجي لمدة خمسة أيام، تعرضا خلالها فيما ورد إلى التقييد والضرب، وتظاهر الجنود بأنهم سوف يعدمونهم، وذلك من أجل حملهما على الاعتراف بارتكاب تهم ملفقة. واتهما فيما بعد بارتكاب جرائم متصلة بالمخدرات وحيازة أسلحة بدون ترخيص.

وفي أبريل/نيسان ٢٠٠٠، تضافرت ثلاث منظمات، هي منظمة العفو الدولية، و"نادي سييرا" – منظمة غير حكومية بيئية أمريكية – و"مركز ميغويل أوغستينو برو غويريز لحقوق الإنسان" في المكسيك، ونشرت رسالة مفتوحة في مجلة "بروسيسو" وصحيفة "ريفورما" في المكسيك، موجه إلى الرئيس ارنستو زيديو دعته فيها إلى الإفراج فوراً دون قيد أو شرط عن الرجلين باعتبارهما من سجناء الرأي.

وفي ٦ أبريل/نيسان، منح رودولفو مونتيل جائزة غولدمان البيئية، وقدرها ١٢٥ ألف دولار أمريكي، وهو يعتزم أن يستخدم قيمتها من أجل تاسيس اتحاد لشراء معدات للري في المنطقة التي يعيش فيها. وقد تسلمت زوجته الجائزة نيابة عنه، وقالت: "إننا فخورون بابن بلدتنا رودولفو، ولكنني أتمنى ألا تتسبب هذه الجائزة في قتله."

ماليزيا

زعماء المعارضة متهمون بالتحريض

في واقعة ذات دلالات خطيرة تمس استقلال المحامين في ماليزيا وقدرتهم على أداء واجباتهم وهم في مأمن من التخويف، تقرر تقديم كاربال سينغ، أحد كبار المحامين المعنيين بحقوق الإنسان ونائب رئيس "حزب العمل الديمقراطي"، إلى المحاكمة في يوليو/تموز بتهمة التحريض.

وقد وجهت إليه هذه التهمة على إثر مرافعة له أثناء رئاسته لفريق الدفاع عن أنور إبراهيم (نائب رئيس الوزراء الأسبق) أثناء محاكمته في سبتمبر/أيلول ١٩٩٩، حيث ادعى خلالها أنه شخصاً ما ربما حاول تسميم أنور إبراهيم بالزرنيخ، وقال إنه يخشى أن يكون "بعض أصحاب المراكز العليا" ضالعون في الأمر. وتهدد التهمة التي وجهت لكاربال سينغ حق أنور إبراهيم في المحاكمة العادلة، وتنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وكاربا سينغ سبجن رأي سابق، وقد سبق أن سجن بدون محاكمة في عام ١٩٨٧ بموجب قانون الأمن الداخلي.

كما أن محاكمة مارينا يوسف ومحمد عزام نور، نائب رئيس "حزب العدالة الوطني" المعارض وزعيم شباب الحزب على التوالي، مثالان حديثان يدلان على ما تعتقد منظمة العفو الدولية أنه لون من الاستخدام الانتقائي القائم على بواعث سياسية من جانب الحكومة للقوانين المقيدة للحريات. وقد اتهم مارينا يوسف بالتحريض، أما محمد عزام نور فقد اتهم بموجب قانون حماية الأسرار الرسمية. وكلاهما أقر بأنه غير مذنب.

كذلك، تعرضت صحف المعارضة لهجوم، حيث قدم للمحاكمة في مايو/أيار ذو الكيفلي سولونغ وتشيان ليم تي، وهما على التوالي محرر وناشر صحيفة "الحركة" التابعة للحزب الإسلامي الماليزي، وقد اتهما بنشر مقالة تحريضية. وإذا أدين أي من المتهمين سابقي الذكر وسجن، فسوف تعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي.

وفي ظل التعريفات الفضفاضة للمصطلحات الواردة حالياً في قانون التحريض، يمكن تفسير التصريحات التي ألقى بها المسؤولون الحكوميون وزعماء المعارضة في خضم المناظرات العامة والانتخابية على أنها تنطوي على تحريض. ومع هذا، فالاتهام لا يوجه إلا للمعارضين، مما يعمق مشاعر القلق بأن هذه الاتهامات ما هي إلا حجة لقمع التعبير السلمي عن الآراء المعارضة.

القبض على كاربال سينغ في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ © Reuters

أوزباكستان

بشرى طيبة

تقرر تخفيف حكم الإعدام الصادر على كل من أرسن أروتيونيان ودنيس سرجيف (انظر المناشدات العالمية، أبريل/نيسان ٢٠٠٠)، ونقل الرجلان من القسم المخصص للسجناء المحكوم عليهم بالإعدام في أحد سجون طشقند إلى مستوطنة مخصصة للسجناء في بلدة أنديجان في مايو/أيار.

وقد كتبت أخت أرسين أروتيونيان رسالة قالت فيها: "لولا جهود منظمتكم، ومخاطبتكم أجهزة الإعلام، وعملكم الدائب، لما كان لنا أن نأمل في الوصول إلى تلك النتيجة الطيبة. عندما جئت إليكم، كان الياس قد استبد بأسرتي وبي، وأقول لكم الحق، لم أكن أظن أن بوسع شيء أو شخص أن يساعد في تخفيف هذه المحنة. ولكن المعجزة تحققت، فشكراً لكل من ساهم بإرسال مناشدة.

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية

تصدر كل شهرين بالإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية لتطلعك على بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها من أجل حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم، فضلاً عن التقارير التفصيلية. ويمكن الحصول عليها بالاتصال بالعنوان المذكور أدناه.

AMNESTY INTERNATIONAL, 1 EASTON STREET, LONDON WC1X 0DW, UNITED KINGDOM. E-mail: newslett@amnesty.org; Website: http://www.amnesty.org
رقم الوثيقة: NWS 21/04/00 الترقيم الدولي: ٣٠٨ ٦٨٨٧، قيمة الاشتراك السنوي ٧ جنيهات إسترلينية (١٢ دولاراً أمريكياً)